مشكلة البطالة في العراق بعد 2003 .. واقعها، واسبابها و اثارها وخيارات السياسات العامة في معالجة هذه المشكلة

التكليف النهائي : مادة السياسات العامة

الدبلوم التنفيذي في الادارة الحكومية

الطالب : سيف خالد برع

تمهيد

البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية ونفسية وسياسية وأمنية، وللبطالة آثرها على الصحة

النفسية والجسدية، إذ إن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل )يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون

بالفشل، وأنهم أقل من غريهم، ووجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، وأن يقظتهم العقلية

والجسمية منخفضة(، إلا أن تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة هو »كل شخص قادر على

العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد شريطة أن يجيد هذا العمل لكن

دون جدوى«؛ وعليه فإن العاطلين عن العمل هم ثلاث شرائح:

. من لم يقوموا بعمل مأجور ولو بساعة واحدة خلال أسبوع تحدده الدراسة الميدانية

٢- من عملوا سابقا وهم يبحثون جديا عن فرص عمل جديدة.

. فئة الشباب البالغين سن العمل والباحتين عنه.

ًوتعرف البطالة بانها توقف العامل عن العمل مع القدرة بسبب خارج عن ارادته ولا سلطان له عليه

الخلفية والنقاشات

مشكلة البطالة إحدى أهم المشكلات الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العراقي لما لها من

انعكاسات سلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والامني، أذ يشكل عنصر

العمل من العناصر المهمة القادرة على تحقيق التفاعل بين باقي عناصر الانتاج ( الارض، الادارة ،

راس المال ) لخلق النتاج السلعي والخدمي، ويلحظ بروز مشكلة البطالة في العراق بشكل كبري بعد

العام )1991 )وحرب الخليج الأولى، وتسريح اآلالف من الجنود العراقيين، مما أدى الى ضغط العمل على سوق العمل للحصول على الوظائف، وما تلاها من حصار اقتصادي دام لمدة

)13 )سنة، فبعد أن سجلت معدلات البطالة خلال سبعينيات وثمانينات القرن المنصرم نسب

منخفضة تقدر )%7.3 )من مجموع قوة العمل )15 )عاما فأكثر، ارتفعت إلى )%5.13 ) في

العام )1997.)

بعد العام )2003 )وأحداث الاحتلال التي أدت إلى تدمير معظم المنشأة والبنى

الارتكازية، وتعطيل المشاريع الصناعية لفترات طويلة، و خسارة جزء مهم من الاستثمارات البشرية،

وتسريح العديد من العاملين من أعمالهم، وتحويلهم الى جيش من العاطلين سجلت نسبة البطالة

ما مقداره )10% .28 ) ابان العام 2003 التي تمثل أكثر من نصف السكان النشطين وهي

نسبة خطيرة وكبيرة جدا، يعود السبب الاساس فيها الى شل حركة نشاط الاقتصاد العراقي نتيجة

الدمار الذي تمخض عن حرب الاحتلال، وما تبعها من أعمال تخريب ونهب أغلب الممتلكات

العامة، فضـلا عن الاجراءات التي اخذتها سلطة الاحتلال والتي تمثلت بحل الجيش العراقي الذي

يضم ما يربو على 400 الف منتسب أغلبهم من المتطوعين، والمؤسسات الأمنية والدوائر المرتبطة

برئاسة الجمهورية، الاعلام بهيئاتها كافة، وكذلك هيئة التصنيع العسكري وما يرتبط هبا من دوائر،

ً عن توقف معظم المشاريع الصناعية التي تمتلكها الدولة ومجموعها 192)؛ مما فاقم الأوضاع

فضال

الاقتصادية والاجتماعية وتعني المستوى المعيشي وانتشرت البطالة بشكل سافر وكبير وكانت أحد

أهم أسباب التدهور الامني وزيادة العنف.

وبينت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق لسنة )2014 )أن نسبة

البطالة بلغت )6% .10 ،)أما نتائج مسح تقويم الحالة التغذوية والهشاشة للاسرة في العراق لسنة

)2016 )قدرت نسبة البطالة )8% .10 ،)وفي إحصائية للجهاز المركزي للإحصاء في وزارة

التخطيط العراقية، أظهرت أن نسبة البطالة بين الشباب للفئة العمرية بني ) 29-15 )سنة، بلغت

)6% .22 )بارتفات عن المعدل الوطني بلغ )%74 ،)إذ بلغت البطالة بين الذكور للفئة نفسها

٥٦% ،3 في حين بلغت نسبة البطالة لدى الاناث كما بلغ معدل بطالة الشباب في عام ٢٠١٨ حوالي ٤٠% حسب بيانات صندوق النقد الدولي

ويلاحظ مما تقدم ان معدلات البطالة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ تميزت بالتذبذب صعودا و نزولا بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها العراق فضلا عن غياب التخطيط الرشيد لإيجاد حلول علمية للمشكلة والاكتفاء بحلول وقتية غير مجدية وقد لا تنفذ على ارض الواقع مما انعكس سلبا على الظاهـرة التي تميزت بخصائصها واثارها المتعددة

ان تفسير عمق مشكلة البطالة بعد ٢٠٠٣ وتفاقمها في الاقتصاد العراقي يعود إلى جملة من العوامل والاسباب الرئيسية التالية

١ - تسريح إعداد كبيرة من منتسبي دوائر الدولة ومؤسساتها الإعلامية والعسكرية والامنية حيث تم تسريح مئات الالف من المتطوعين والمكلفين في الجيش وقوى الامن الداخلي

٢- قيام الكثير من الشركات العاملة في شمال و وسط العراق على استقدام العمالة الأمنية من بلدان جنوب شرق اسيا

٣- تراجع الأهمية النسبية للقطاعين الزراعي والصناعي مستوعبين سابقا لإعداد كبيرة من الأيدي العاملة وذالك لتردي وتراجع الانتاج الزراعي وتوقف معظم المشاريع الإنتاجية الصناعية عن العمل

٤- تلكؤا برامج اعادة الاعمار وتوجيه قسم كبير من موارد المنح والمساعدات الدولية وتخصيصات الميزانيات العامة للدولة نحو النشاطات غير الإنتاجية وعدم حصول تحسن ملموس على حالة البنى التحتية الارتكازية

5- توقف معظم المشاريع والمصانع عن الانتاج بعد تدهور الوضع الامني وعدم توفر طاقة كهربائية وعدم اتخاذ الإجراءات السريعة لمعالجة البطالة العالية والفقر وارتفاع الاسعار وتعمير البنية الأساسية

وقد مرت مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي منذ نهاية السبعينات في القرن الماضي حتى الان بانواع مختلفة من البطالة وحسب المدة التاريخية على النحو التالي

1 - مرحلة البطالة السلوكية

وهذه المرحلة ظهرت في النصف الثاني من عقد السبعينات و اوائل الثمانينات من القرن العشرين

مرحلة البطالة الهيكلية ٢-

وظهرت في نهاية عقد الثمانينات بعد نهاية الحرب بعد تسريح إعداد كبيرة من القوات العسكرية التي لم يكن الاقتصاد العراقي قادر على استيعابها مرة احد

٣- مرحلة البطالة المقنعة والاجبارية : وقد ظهرت خلال عقد التسعينات مع فرض حالة الحصار على العراق وتوقف معظم القطاعات عن العمل الامر الذي زاد من نسب البطالة ولا سيما في قطاع النفط والزراعة والخدمات العامة

٤- مرحلة البطالة المستوردة

وهذه المرحلة بدأت بعد عام ٢٠٠٣ وانفتاح السوق العراقي على جميع المستوردات دون اي قيود الامر الذي اوقف العديد من الانشطة الاقتصادية والحرية التي كانت قائمة والمعامل الصغيرة .

خصائص مشكلة البطالة في العراق بعد بعد عام ٢٠٠٣

1 – البطالة حسب النوع الاجتماعي

تعد نسب البطالة بين الاناث اكبر مما هو عليه الحال بين الذكور في العراق طبقا لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي الذي تصدره وزارة التخطيط لشكل نصف سنوي

فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت النسبة خلال عام ٢٠١٤ ١٠،٦% للافراد بعمر ١٥ عام فأكثر

٢- البطالة حسب الفئة العمرية

تكمن اهمية دراسة التركيب العمري للعاطلين في رسم السياسة السكانية والاقتصادية والاجتماعية للحد من مشكلة البطالة بين الفئات العمرية الاكثر تضررا من البطالة ويلاحظ ان أعلى معدلات البطالة تتركز في فئتي العمر ١٥ – ١٩ سنة (٢٠- ٢٤)

٣- البطالة حسب التوزيع البيئي والجغرافي

بحسب تصنيف البطالة على مستوى الحضر – المركز والحضر – الاطراف والريف نجد ارتفاعها عام ٢٠١٤ في مناطق الحضر المركز والاطراف بالنسبة للأثاث وبمعدلات %٨ ،٢٤ في حين بلغت في الريف ،٧ ١٢ % بالنسبة للذكور كانت النسبة ،٩ ٨%

و ٣ ، ٧%

على التوالي

٤ – البطالة حسب الحالة الزوجية

ان حجم البطالة سجل ارتفاع واضحا عند فئة العزاب والمنفصلين ويمكن ان يعنى سبب ذالك الى كونهم من الداخلين الجدد الى سوق العمل مما يضطرهم للعزوف عن الزواج لحين ايجاد فرص عمل مناسبة ويلاحظ ان حجم البطالة عند المطلقين اكبر من المتزوجين ويعزى السبب الى حالة البطالة نفسها اذ لا يستبعد ان تكون البطالة هي السبب الرئيسي للمشاكل الزوجية ومن ثم الطلاق اضافة الى كون المتزوج والذي يعيل الأسرة ولديه عدد من الأطفال سيكون اكثر حرصا على فرصة العمل

٥- البطالة حسب المستوى التعليمي

إن التـركيب التعليمـي للمتعطليـن وتفـاوتـه بيـن الـذكـور والإنـاث وتطـوره خـلال الزمـن هـو انعكـاس لمـدى انسجـام السياسـة التعليميـة وتوافـقها مـع احتيـاجـات التنميـة ومـدى التـوازن بيـن العـرض والطلب فـي سـوق العمـل، لـذا فـإن الاهتمـام بالتركيب التعليمـي للعمـالـة والبطالـة يكـون مـن أجـل معـرفـة مـدى تنـاسـب مخـرجـات التعليـم مـع مـدخـلات سـوق العمـل، وقـد يسـود الاعتقـاد أنـه كلمـا زادت درجـة تعليـم الشخـص زادت فـرصـتـه فـي الحصـول علـى فرصـة عمـل منـاسبـة، ولكـن هـذا الأمـر ليـس دقيقـا بالنسبـة للعـراق؛ وذلـك لأنـه يلاحـظ انخفـاض نسبـة البطالـة بيـن فئـة العاطليـن الـذيـن يحملـون مـؤهـل أقـل مـن المتـوسط )الابتدائيـة( حيث بلغـت)0.

15(% سنـة 008 ، بعـد مـا كانت) 48. 55(% سنـة 00 ، إذ وجـد أنَّ هنـالـك عـلاقـة مـوجـبـة غيـر متـوقعـة بيـن مستـوى التعليـم ومستـوى البطالـة فـي اقتص ـاديـات ال ـدول النامي ـة ،وأن التفسيـر المنطقـي لهـذه الظاهـرة ه ـو أن غيـر المتعلـم لا يبحـث عـن نـوع معيـن مـن العمـل بـل يلتحـق مبـاشـرة بأول فـرصـة عمـل تتـاح لـه فـي القط ـاع غيـر الرسمـي .

وقـد تتنـاسـب البطـالـة أحيـانـا عكسيـا مـع ارتفـاع المستـوى التعليمـي، اذ تتـزايـد فـي فئـات الحاصليـن علـى تعليـم منخفـض، فطبقـا لنتائـج المسـح الاجتمـاعـي والاقتصـادي للأسـرة العـراقيـة 2007 شكلـت نسبـة العاطليـن عـن العمـل مـن حمـلـة الشهـادة الإعـداديـة فمـا دون) 9. %57( مـن مجمـوع العاطليـن عـن العمـل فـي حيـن بلغـت نسبـة العاطليـن ممـن يحملـون شهـادة أعلـى مـن الإعـداديـة) . %29(، وتعكـس النسبـة العاليـة للعاطلي عـن العمـل مـن حملـة الشهـادات العلي ـا )%4.5( وشهـادة البكالوريـوس) 9. %13( أزمـة التـعليـم العـالـي فـي العـراق وع ـدم ملائمت ـه لاحتيـاج ـات س ـوق العمـل.

**ثانياً: أسبـاب البطـالـة وآثارها فـي العـراق . أسب ـاب مشكل ـة البطـال ـة فـي العـراق:**

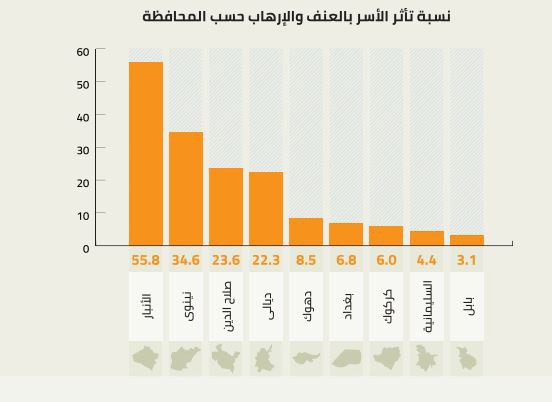
يمكـن تحـديـد أبـرز الأسبـاب الرئيسيـة لمشكلـة البطـالـة فـي العـراق بالآتي:

1. **الاختـلالات الهيكليـة المتـأصـلـة فـي الاقتصـاد العـراقي:**

تلـك الاختـلالات التـي أدت إلـى أن يكـون الاقتصـاد العـراقـي ريعيـا يعتمـد علـى استخـراج وتصـديـر سلعـة إستراتيجيـة واحـدة )النفـط( والتـي تتعـرض باستمـرار إلـى تقلبـات أسـواق النفط العالميـة فـي سنـوات متـلاحقـة، وتـرك هـذا التـدهـور آثـاره الضـارة علـى الاقتصـاد والمجتمـع، وعمـق الركـود الاقتصـادي، ولـم يعـد القطـاع العـام مـؤهـلا لاستيعـاب قـوة عمـل جـديـدة خـاصـة مـن الخـريجيـن الجـدد ،وفـي عـام) 0 0 ( بلغـت نسب مساهمة القطاعـات الاقتصاديـة في الناتج المحلي الإجمالي) 95. %5 لقطـاع الـزراعة ، 6. %51 لقطـاع الصناعـة الاستخراجيـة ،71. %2 للصناعـة التحويليـة ،48. %53 لقطـاع الخـدمـات الإنتاجـيـة والاجتماعيـة (ممـا يـؤشـر وجـود حـالة مـن الاختـلال الهيكلـي متجسـدة باختـلال نسبـة مساهمـة قطـاعات الزراعـة والصنـاعـة.

1. **عـدم الاستقرار السياسي في العـراق:**

أدت ظـروف الحـروب التـي مـر بـا العـراق منـذ الحـرب العراقيـة الإيرانيـة وحـرب الخليـج الأولـى وانتهـاء بالاحتـلال الأمـريكي إلـى عسكـرة المجتمـع، واستخ ـدام طـاقـات القـوى العاملـة فـي الأعمـال العسـكريـة والأمنيـة، ممـا أدى إلـى تعطيـل أهـم المـوارد الاقتصـاديـة في تحقيـق تنميـة قـادرة علـى خلـق فـرص عمـل لتشغيـل هـذه القـوى التـي استنـزفـت فـي الحـروب واليـوم بـالأجهـزة الأمنيـة الكبيـرة العـدد التـي تفـوق فـي أعـدادهـا أيـة دولـة أخـرى مـن الدول الممـاثلـة للعـراق فـي حجـم سكـانـه. ويظهر المرتسم أدناه تأثر الاسر بالعنف والإرهاب في العراق



**الجهاز المركزي للاحصاء واليونسيف : المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق**

**9 0 )بغداد : مديرية المطبعة الجهاز المركزي للاحصاء ،0 0 (ص 8.**

**ت- الإغـراق السلع ـي****لـلأسـواق العـراقيـة:**

لقـد أدت سيـاسـة البـاب المفتـوح إلـى سيـادة ظـاهـرة إغـراق السـوق العـراقيـة بسـلـع رخيصـة وخـام ـات رديئـة منـافسـة للسـلع العراقيـة الممـاثلـة سـواء للقطـاع العـام أم الخـاص مـن دون تـدخـل حكـومـي، حيث كـان مـن أسبـاب الإغـلاق السلعـي هـو تعطيـل قـانـون ألتعـرفـه الكمـركية علـى الأستيرادات أدى إلـى انخفـاض أسعـارالسلـع المستـورة، إذ لا تفـرض عليهـا س ـوى ضـريبـة أعمـار الع ـراق بنسبـة %5 )باستثناء الغذاء والدواء(، وهـي نسبـة قليلـة لا توفـر الحمـايـة للمنتجـات الوطنيـة، فـي حيـن أن هنـالـك ضريبـة تفـرض علـى المـواد الخـام التـي يستـوردهـا القطـاع الصنـاعـي اللازمـة للتصنيـع بنسـب مرتفعـة تصـل إلـى %20؛ ممـا أدى إلـى ارتفـاع مستلـزمـات الإنتـاج الوطنـي .

**. الفسـاد:**

يـؤثـر الفسـاد في اتسـاع فجـوة البطـالـة مـن خـلال الآتـي:

. أالتعييـن ليـس على أساس الكفـاءة والشهادة الدراسيـة وإنمـا علـى المحسـوبيـة والولاءات والمحاصصـة فـي جميـع الـوزارات بمـا فيهـا السفـارات العراقيـة في الخـارج، ممـا يجعـل المستحقيـن فعـلا لـلعمـل فـي المنصب والوظيفـة المعينـة بعيـديـن عنها .

. أتعطيـل البـرامـج الاستثماريـة مـن خـلال فسـاد بعـض القائميـن عليها وفسـاد المقاوليـن ،وتشغيـل الأحـداث بـدلا مـن الشبـاب العاطليـن عـن العمـل نتيجـة للأجـور المتدنيـة للأح ـداث .



**الجهاز المركزي للاحصاء :جداول تقرير التنمية المستدامة لسنة 0 0**

. أغيـاب المتابعـة للمشروعـات المقـررة في المحافظـات مـن قبـل الحكـومـة المركـزيـة إذ تصـلنسـب تنفي ـذ المشروعـات إلـى أقـل مـن %10 تقـريبـا لتلـك المشـروعـات فـي العـام 006 ، حس ـب تصريحـات السيد وزيـر الماليـة، ممـا تـرك أثـر عميقاً علـى معـدلات البطالـة .

1. **ظـاه ـرة غسي ـل الأم ـوال:**

تـؤدي عمليـة غسـيـل الأمـوالإلـى زيـادة مع ـدلات البطالـة في الاقتصـاد، إذ إن هـروب الأمـوال مـن الداخـل إلـى الخـارج، يـؤدي إلـى نقـل جـزء كبيـر مـن الدخـل القومـي إلـى الـدول الأجنبيـة، ومـن ثـم تعجـز الـدول التـي هـرب منها رأس المـال عـن الإنفـاق على الاستثمارات اللازمـة، لإقـامـة المشروعـات الإنتـاجيـة القـادرة علـى استيعـاب عـدد كبيـر مـن العاطليـن عـن العمـل الأمـر الـذي أدى إلـى ارتفـاع معـدل البطالة .

1. **غي ـاب التنسيـق بيـن النظـام التعليمـي وسـوق العمـل:**

عنـدمـا تنقطـع العـلاقـة بيـن العمـالـة والتعليـم يتـم هـدر المـوارد وتبـديـد العـوائـد، ويـزداد الأمـر سـوءا لجمـود مـؤسسـات التعليـم وقلـة الاستثمـارات وعـدم تلبيـة متطلبـات السـوق بنـوعيـة العمـالـة المطلـوبة نجـد أهـم مـا يقلـق الحكـومـة هـي بطـالـة الخـريجيـن التـي تظهـر استمـرار إدام ـة التعليـم العـالـي فـي العـراق س ـوق العمـل بشكـل لا يت ـلاءم مـع حـاجتـه.

1. **النم ـو السكـانـي المرتفـع:**

إن العـراق -وكنتيجـة للمستـوى العالـي مـن الخصـوبـة– هـو بلـد فتـي بمـا يتعلـق بالسكـان ،فالعراقيـون الـذيـن هـم تحـت سـن 15 عاماً يشكلـون حـوالـي %43 مـن السكـان، وهـذه وأن التحـدي الأهـم ال ـذي يـواجـه الع ـراق هـو تـوفيـر فـرص عمـل منتجـة للشبـاب، إذ يصـل حـوالي 000، 850 عراقـي كـل عـام إلـى عمـر مناسب لدخـول سوق العمـل، وبعبارة أخـرى، فـي كـل سنـة تفشـل البـلاد فـي خلـق ربـع مليـون فـرصـة عمـل جـديـدة، تصبح هنـاك زيـادة فـي حجـم المجمـوعـات غيـر العاملـة.

1. **محـدوديـة القطـاع الخـاص فـي الاقتصاد العراقـي:**

إن محـدوديـة النشـاط الخـاص فـي ظـل محـدوديـة الفـرص المتـاحـة أمـامـه تقيـد فـرص نم ـوه

مثلمـا تقيـد نشاطـه فتـراجـع عرض منتجـات القطـاع الخـاص نتيجـة مـزاحمـة القطـاع العـام أو القطـاعالخارجـي أدى ذلـك إلـى خفـض احتيـاجاتـه مـن العمالـة.

1. **– تعاظم الإنفاق العسكري وتراجع دور الدولة في الاستثمار:**

إن زيـادة النفقـات العسكرية التي أدت إلى استنزاف الكثيـر مـن العـوائد المـاليـة، وإلـى حـرمان بقيـة القطاعـات الاقتصـاديـة مـن التخصيصـات الماليـة اللازمـة لتطويرهـا؛ ممـا ولـد اختلالات هيكليـة فـي الاقتصاد العراقـي، وبسبب عجـز الدولة عـن مـواجهـة، ممـا أدى إلـى تراجـع التخصيصـات الاستثماريـة المـوجـه لمختلـف القطاعـات الاقتصاديـة وجعلهـا غيـر قادرة على خلـق فـرص عمـل تتنـاسب مـع حجـم القـوة العاملـة، ويبـرز الأثـر الاقتصـادي لـلأنفـاق العسكـري أيضاً مـن خـلال استخـدام القطـاع العسكـري حجماً كبيـرًاً مـن المـوارد البشـريـة والمـواد الخـام والمنتجـات وقطـاع واسـع مـن الخـدمـات .

**0 - المـديـوني ـة الخـارجي ـة:**

تعـد معضلـة دي ـون العـراق الخـارجيـة مـن أخطـر المشاكـل التـي يـواجههـا الاقتصـاد العراقـي بعـد الأمـن فـي المـرحلـة الحـاليـة، فضـلاً عـن كـونهـا معضلـة اقتصـاديـة وسيـاسيـة جـديـدة علـى واقـع الـدولـة العـراقيـة الحـديثـة، وقـد أسهمـت المـديـونيـة الخـارجيـة ودف ـع التعـويضـات وخـاصـة التعـويضـات التـي طالبـت بـا الكـويت والبـالغـة 178 مليـارًاً بعد احتلالها عام 990 بتبـاطـؤ الجهـود التنمـويـة فـي مختلـف الأنشطـة الاقتصاديـة وأضعفـت قـدرة الاقتصـاد العـراقـي مـن تحقيـق معـدلات نمـو مـرتفعـة ممـا أدى إلـى تفـاقـم مشكلـة البطـالـة .

* **ضعـف الاستثمـار الأجنبـي:**

يعـد الاستثمـار الأجنبـي أحـد المـداخـل في تحقيـق التنميـة ولاسيمـا فـي ظـل ضعـف الإمكانيـات المحليـة إلا أنـه مـا زال هنـاك ضعـف فـي الإقبـال مـن قبـل المستثمـرين علـى الكثيـر مـن المشـاريـع ولأسبـاب مختلفـة وهـذا انعكـس علـى العمليـة التنمـويـة ومـن ثـم صعـوبـة إيجـاد فـرص عمـل للكثيـر مـن القـوى العاملـة فـي العـراق .

* **عـدم رغبـة الشبـاب بالعمـل:**

كثيرًاً مـا نجـد ميـول الشباب نحـو التسليـة وتـرك العمـل على الرغم حاجتهـم للعمـل، فهـو يتـرك العمـل إمـا لعـدم قنـاعتـه واستصغـاره للعمـل، وإما أن نظـرة المجتمـع لا تحبـذه )ثقافة العيب(،ومـن هـذه الأعمـال تنظيـف الشوارع ورفـع النفـايـات ومـوظفـي الخـدمـة فـي المستشفيـات والـدوائـرالحكـوميـة[[1]](#footnote-1). بالاضافة الى ذلك ترصد تقارير التنمية البشرية تعرض الكثير من الشباب الى الاكراه والاستغلال الذي يقوض التنمية من ناحية، ويرفع من عزوف الشباب عن العمل جراء الاسباب المترتبة على ذلك كما في المرتسم ادناه.



**UNDP: Human Development Report 2015 )Arabic**

**p.41،language(: Work for Human Development**

**:- الآثـار المترتبـة على مشكلـة البطالـة في العـراق:**

**أ - الآثـار الاقتصـادي ـة:** ويمكـن حصـر أهـم الآثـار الاقتصاديـة للبطالـة في العراق على الاقتص ـاد والمجتمـع وكمـا يأتـي:

* **عـدم استغـلال المـوارد البشريـة وهـدرهـا:**

فمـن الناحيـة الاقتصاديـة للبطـالـة أثـر على هـدر المـوارد البشـريـة وعـدم استغـلالهـا علـى الـوجـهالأكمـل وبالتـالي ضيـاع الإنتـاج والـدخـل، لأن البطـالـة تـدفعهـم إلـى تقليـص حجـم الإنتـاج ثـم الاستغنـاء عـن عـدد مـن العمـال اي فقدان الامن الوظيفي[[2]](#footnote-2).

* **انخف ـاض النـات ـج المحـلـي الإجمـالـي )طبقا لقانون اوكون** **Okun’s law (:**

يوضح «قانون أوكون» العلاقة الإحصائية بي معدل البطالة في البلاد ومعدل نمو اقتصادها .وكإجراء تقريبي أولي، افترض الاقتصاديون أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة %1 يرافقه انخفاض معدل التوظيف بنسبة %1، وارتفاع معدل البطالة بذات النسبة.

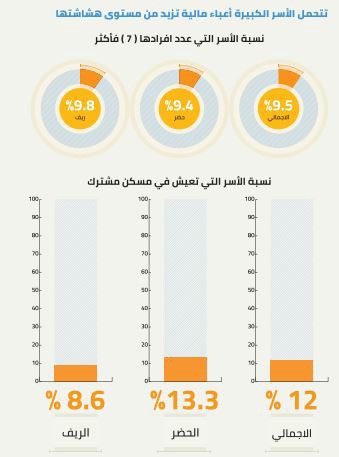
ولكن أبحاث «أوكون» في الستينيات، أظهرت أن هذه التقديرات غير دقيقة، وفيما أصبح يعرف باسم «قانون أوكون» أشار الاقتصادي الأمريكي إلى أن ارتفاع معدل البطالة بنسبة %1 لا بد أن يلازمه انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة %3، والعكس صحيح[[3]](#footnote-3) .

* **انخفـاض الإيـرادات الضـريبيـة:**

إن تفش ـي البطالـة يحـرم خـزين ـة الـدولـة مـن الإيـرادات الضـريبيـة المبـاشرة )ضرائب الدخل والأرباح( التـي كـان مـن الممكـن جبايتهـا مـن العـاطليـن فيمـا لـو كـانـوا يعملـون .

* **ارتفـاع نسبـة الإع ـالـة:**

إن ارتفـاع نسبـة البطـالـة فـي المجتمـع يـؤدي إلـى ارتفـاع تكـاليـف المعيشـة لـدى الأسـرة وكـذلـك ارتفـاع معـدلات الإعـالـة، ففـي العـراق يعيـل العـامـل الواحـد أكثـر مـن ستـة أفـراد، أي إن) %15( فقـط مـن السكـان تعيـل باقـي السكان ويظهر المرتسم ادناه مستويات هشاشة الأسر الكبيرة طبقاً لبيانات وزارة التخطيط .



**(**

**0**

**9**

**العراق**

**في**

**والشباب**

**للفتوة**

**الوطني**

**المسح**

**:**

**واليونسيف**

**للاحصاء**

**المركزي**

**الجهاز**

**.**

**ص**

**)**

**0**

**0**

**،**

**للاحصاء**

**المركزي**

**الجهاز**

**المطبعة**

**مديرية**

**:**

**بغداد**

* **الخسـارة المتمثلـة في الإنفاق على التعليـم:**

تتمثـل الخسارة الاقتصاديـةالمـزدوجـة فـي الإنفـاق علـى التعليـم من دون الاستفـادة مـن مخـرجاتـه إذ أنـه يشكـل عبئـا ثقيـلا علـى ميزانيـة الدولـة مـن جهـة، وهـدر في المـوارد المـاليـة والبشـريـة مـن جهـة أخـرى، فيمـا لـو بقـى هـؤلاء الخريجون بـدون عمـل وضمـن صـفوف العـاطليـن عـن العمـل

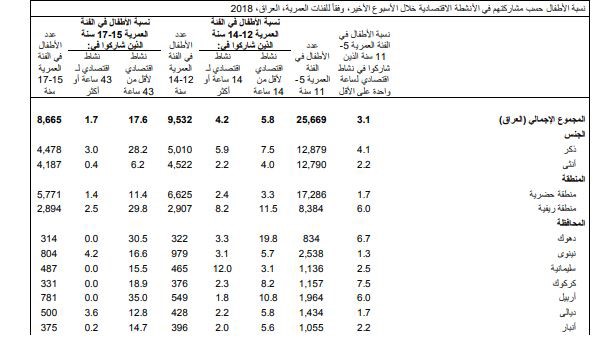
.

* **بروز الاقتصاد غيـر الرسمي )القطاع غير النظامـي:(**

مـن آث ـار البطالـة الاقتصاديـة في العـراق بـروز ما يسمى بالاقتصاد غيـر الرسمـي، على الرغـم مـن مضـي عقـود علـى طـريق التنميـة الاقتصاديـة في الكثيـر مـن البلـدان الناميـة، إلا أنـه ما تزال بيـوت الطيـن والصفيـح تحيـط بمعظـم العواصـم والمـدن الرئيسـة للـدول الناميـة، وكـذلـك تمتـد علـى جانبـي كـل ش ـارع تجـاري أكش ـاك البـاع ـة المتجوليـن وعرباتهـم، وغيـرها مـن الأنشط ـة المشروعـة وغيـر المشروعـة، التـي تصـل قيمتها سنـويـا إلـى مليـارات الـدولارات، التـي تظـل خـارج السجـلات، بعيـدا عـن أعيـن رجـال الضرائب والإحصائييـن الحكومييـن .

* **بـروز ظاهـرة عمـل الأطفال والتسول:**

تشكـل ظاهرة عمـالـة الأطفـالمشكلـة يعـانـي منهـا المجتمـع العراقـي والمجتمعـات النـاميـة وهـذه المشكلـة تقـف عـائقـا أم ـام التنميـة الاقتصـاديـة فضـلا عـن الآثـار الاجتماعيـة والنفسيـة التـي تلحقهـا بالأطفـال، ولقـد أكـدت الدراسات العـديـدة التي تن ـاولت محـددات عمـل الأطفـال إلـى أهميـة العامـل الاقتصادي إذ يظهـر انخـفاض مستـوى دخـل الأسـرة كمـؤشـر مهـم وفاعـل فـي عمـل الأطفـال .ويبي الجدول التالي حجم عمالة الاطفال في العراق بموجب بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات للعام 8



**:**

**بغداد**

**(**

**0**

**8**

**المؤشرات**

**متعدد**

**العنودي**

**المسح**

**:**

**واليونيسيف**

**للاحصاء**

**المركزي**

**الجهاز**

**شباط 9 0 (ص 9 .**

**ب- الآثـار الاجتمـاعيـة والنفسيـة للبطـالـة فـي العـراق:**

* **البطـالة والفقـر:**

ينبغـي أن لا نغفـل ارتبـاط مشكلة الفقـر أيضـاً بمشكلة البطالـة التـي تـؤدي إلـى إنتـاج الفقـر ،فضـلا عن مـا يصاحب ذلـك مـن تفكـك وانحـلال أسـري وتـردي فـي مستـويات الدخـل ومـا يـرافـق ذلـك مـن ازديـاد العاطليـن عـن العمـل بشكـل يفـوق الحالات التـي يعيشهـا مجتمـع فـي حـالة استقـرار، وهـو مـا يمك ـن ملاحظـته فـي المجتمـع العراقي الـذي يمـر بمرحلـة قلـق وتـوتـر ومـا تخلـلهـا مـن مشكلات.

* **البطالـة والجريمـة:**

تـؤثـر البطـالـة في أفـراد المجتمـع تـأثيـرًاً كبيـرًاً وتحـولـه مـن مجتمـع متحضـر إلـى مجتمـع فـوضوي يسيطر عليـه الخـوف والرعـب في نفـوس الناس، إذ إنَّ البطـالـة تـتأثـر تـأثرا طرديـا مـع الجـريمـة ومن ثم فقـدان الأم ـان الاجتمـاعي، كمـا أن العاطليـن عـن العمـل يشعـرون بالفشـل والعجـز وعـدم الكفـاءة نتيجـة لافتقارهـم لـلأمـوال وعـدم قـدرتهـم علـى سـد حـاجـاتهـم، ناهيـك عـن أن العاطـل يصـاب بالبـؤس والأمـراض النفسيـة ممـا يدفعـه إلـى سـلوك طـرق غيـر مشـروعـة لمـواجهـة صعـوبـات الحيـاة كاللجـوء إلى السرقـة وتعـاطـي المخـدرات.

* **البطـالـة والتعليـم:**

فـي ظـل اتسـاع معـدلات البطالـة سيتـولـد شعـور بعـدم الرغبـة في التعليـم وأنـه قـد يكـون سـببـاً للبطالـة ممـا يـؤدي إلـى تسـرب الطلبـة وتخليهـم عـن الدراسـة فيقـل بـذلـك اعتبـار التعليـم وأهميتـه وكـذلـك الشهـادة وأصحابـا، وزيـادة نسبـة الرسوب والتسـرب في جميـع المـراحل الدراسيـة بسبب عـدم تمكـن الطلبـة مـن الوفـاء بمستلزمـات الـدراسيـة وقـد بلـغ عـدد الطلبـة الـذيـن تـركـوا الـدراسـة فـي مـدارس العراق الابتـدائيـة للـعـام الـدراسي) 2010-2011( نحـو 23053 طالـباً.

* **البطـال ـة والهجـرة:**

عندمـا يشعـر الفرد أنـه فـي المكـان الخـطأ، فلا بد لـه مـن البحـث عـن مخـرج للـوصـول إلـى مـكـان الصـواب فيكـون التفكيـر فـي الهجـرة واتخـاذ قـرارهـا رغـم عـدم سهـولتـه اجتمـاعيـاً ونفسيـاً، ومشكلـة البطالـة في العـراق أدت وخـاصـة بيـن أصحاب المـؤهلات العاليـة إلـى هجـرة العـديـد منهـم إلـى الخـارج بحثـا عـن فـرصـة للعمـل.

**– البطالة والاغتراب والعزلة النفسية والاجتماعيـة:**

إن الشخص العـاطـل عـن العمـل يعاني مـن قلـة الدخـل أو ينعـدم فـلا يستطيـع إشبـاع حـاجـاتـه الضروريـة فضـلا عـن الكمـاليـة بطبيعـة الحـال يعيـش الشهـور بالحـرمـان والـذل يصـاب بالإحباط ويضعـف انتمـاؤه لمجتمعـه ويقـل ولاءه لـه ويغتـرب في وطنـه.

**ت - الآث ـار السيـاسي ـة للبطـال ـة فـي العـراق:**

تـؤدي البطـالـة إلـى حـالـة مـن عـدم الاستقـرار السياسي للبـلدان التـي تنتشـر فيها، لأنَّ الاستقـرار السياسـي مـرهـون بقـدرة الدولـة علـى خلـق فـرص العمـل، فمـن واجـب الحكـومـة تـوفيـر العيش الرغيـد لأبنائهـا فكلمـا وفـرت الحكـومـة الخـدمـات وفـرص العمـل لشعبها أزداد تمسـك الشعب بالحكـومـة، أمـا إذا حصل العكـس فعـدم تـوفيـر الخـدمـات وعـدم فتـح فـرص عمـل للعاطليـن وامتنـاع الحكـومـة عـن مـد يـد العـون والمسـاعـدة يـولـد في نفـوسهـم نـوع مـن الضجـر والكـره تجـاه الحكـومـة، وكـذلـك تكـون البطالـة سببـا فـي زعـزعـة النظـام الأمنـي، حيـث إن الضغـوط المترتبـة مـن الظـروف المعيشيـة الصعبـة للعاطليـن عـن العمـل يزيـد مـن احتمـاليـة ارتـكاب الأفـراد للجريمـة والجنـوح وتجـاوز قيـم وضوابـط وقـواني المجتمـع، والبطالة تؤدي أيضا إلـى نمـو تيارات التطرف في المجتمـع، وضعف الولاء والانتمـاء لـدى المـواطـن العاطـل عـن العمـل، والخـروج علـى النظـام العـام ،وانخفـاض الرضـا لـدى المـواطـن ع ـن أداء المـؤسسـات التشريعيـة والتنفيـذيـة في مـواجهـة البطالـة.



**(**

**0**

**9**

**العراق**

**في**

**والشباب**

**للفتوة**

**الوطني**

**المسح**

**:**

**واليونسيف**

**للاحصاء**

**المركزي**

**الجهاز**

**.**

**6**

**ص**

**)**

**0**

**0**

**،**

**للاحصاء**

**المركزي**

**الجهاز**

**المطبعة**

**مديرية**

**:**

**بغداد**

**خيارات السياسات العامة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق**

. تبنـي الحكومـة العراقيـة استراتيجيـة وطنيـة تعمـل على القضاء على الاختلالات الهيكليـة المتأصلـة في الاقتصاد العراقي، والخروج مـن دائرة السمة الريعيـة للاقتصاد العراقي والاعتماديـة شبـه الكليـة على مصدر وحيـد هـو النفط، كونـه سلعـة قابلـة للنفاذ تتميز بتذبـذب سعرهـا عالميـا، وأن تعمل الحكـومـة على تطويـر القطاع الزراعي والصناعي والخـدمـي، لأنها من القطاعات المهمـة في أي اقتصـاد، التي تستوعب أعداد كبيـرة من الأيدي العاملـة وتوفـر الآلاف من فرص العمـل للعاطلي عن العمـل.

. العمـل على تحقيق الاستقرارين السياسي والأمني، لكون تلك الظاهرة من الظواهر الرئيسـة التي عرقلـة أغلب المشاريع التنمويـة والخـدميـة، وإيجاد حلـول سريعـة لمشكلة المهجريـن وضمان عودتهم إلى ديارهم وتوفيـر فرص عمـل لهم، ودافعـا لإنشاء المشاريع الكبرى التي تستقطب العاطلي عن العمـل وترفع من مستواهم المعيشي، فبـدون تحقيق الاستقرار السياسي والأمني يكون الحديث عن التنميـة المجتمعيـة مجـرد وهـم.

. مكافحـة الفساد الذي يعـد مـن أخطر معوقـات التنميـة وتنفيـذ السياسات العامـة في العراق ،والعمـل على وضـع الحلـول العمليـة للقضاء عليـه من خلال تفعيـل القانـون واتخاذ الإجراءات الصارمـة بحق المتجاوزين على المال العام.

1. تنشيط ودعـم القطاع الخاص مـن خلال تسهيـلات حكوميـة لأجـل القيـام بمهامـه، وذلك بإيقاف سياسـة الإغراق السلعي غير المنضبط من أجل تشجيع الإنتاج الوطني الزراعي والصناعي بشكل خاص، وإعفـاء السلع الإنتاجيـة التي يستوردها القطاع الخاص من الضريبـة الكمركيـة ومنحـه القروض الميسرة، وحث القطاع الخاص على توظيف العمالـة العراقيـة بـدلا مـن العمالـة الأجنبيـة لآثارهـا على سوق العمل واستنزاف للعملـة الصعبـة بخروجها من البلاد ومساوئها على الاقتصاد الوطني.
2. إصلاح السياسـة العامـة التعليميـة مـن خلال التنسيـق بيـن وزارة التعليم العالي والتربيـة والتخطيط والعمـل والشؤون الاجتماعيـة والماليـة مـن أجل تحقيق التوازن بي مخرجـات التعليم ومتطلبات سـوق العمـل، وإصلاح النظام التعليمي لمواكبـة التطور العلمي العالمي، الذي يحتاج مهارات علميـة عالية المستوى تحقق الإنتاجية العاليـة والتي بدورها تجلب الأجور المرتفعـة.
3. وضـع استراتيجيـة سكانيـة وطنيـة تتلائـم مـع واقـع الاقتصاد العراقي، وتحـد مـن الزيـادة السكانيـة العشوائيـة غيـر المخطط لهـا والتي تجعـل مـن أي زيـادة في الدخـل القـومـي غيـر مجـديـة، ومن ثم لابـد من وضع سياسات سكانيـة تتلائـم وتنسجـم مع السياسات الاقتصادية والاجتماعيـة الكليـة لتحقيـق التنميـة المستدامـة، وتحقيق معـدل نمـو اقتصادي يفـوق معدلات النـمـو السكاني.
4. قيـام وزارة الخارجيـة العراقيـة بجهـد دبلومـاسي يعمـل على إطفـاء الديون الخارجيـة المترتبـة على الدولـة العراقيـة نتيجـة للسياسات العبثيـة للنظام السياسي السابق، ولاسيما الديـون الكريهـة لصالح الدول العربيـة والخليجيـة، لأنها تمثـل عقبـة في طريق التنميـة الشاملـة.
5. تفعيـل دور السلطة التشريعيـة في تشريـع القواني المهمـة والمؤثرة والقادرة على وضع الحلول لمشكلـة البطالة في العراق، وأجراء تعديـلات مهمـة على قانون الاستثمار بالشكل الذي يشجع الاستثمارات داخـل البلاد.
6. إجراء التعـديلات الدستوريـة المهمـة على الدستور العراقي الدائم لعام ) 2005(، بالشكل الذي يحـدد بشكل واضح فلسفـة الدولـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة ليتسنى للسلطـة التشريعـية سن القوانين الاقتصاديـة والاجتماعيـة المهمـة في معالجة مشكلة البطالة في العراق وغير المتعارضـة مع الدستور.

0 . تبنـي الحكومـة العراقيـة سياسـة ماليـة جـديـدة تقوم على تـوجيـه الإنفاق العام وإزالـة الاختـلال الموجود بي النفقات التشغيليـة والنفقات الاستثماريـة، وفي الميزان التجاري مـن خلال زيـادة الصادرات وتقليل الاستيرادات بالشكل الذي يحقق الوفـرة الماليـة والنمـو الاقتصادي السليم، وأن تسهـم السياسـة الماليـة في حـل مشكلـة البطالـة مـن خلال تبنـي سياسة ضريبية متوازنـة على وسائل الإنتاج؛ لأن تخفيض الضرائب على العمليـة الإنتاجيـة سوف يعمـل على خفض كلف الإنتاج وزيادة معـدل التوظيف وانخفاض معدلات البطالـة.

. تـوجـيه السياسة النقـديـة بالشكل الذي يـؤدي إلى وضـع الحلول لمشكلة البطالـة في العراق مـن خلال قيام المؤسسات النقـديـة عرض النقـد في السوق بسعـر فائـدة متوازن ومحاولـة تخفيضـه ،بالشكل الذي يقلل مـن مجمـل تكاليف العمليـة الإنتاجيـة، ومـا يعكسـه ذلك في خلـق فرص عمـل جديـدة، وكذلـك منح القروض الميسرة، وبفوائـد مخفضـة مـن أجل تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على خلـق فرص عمل للعاطليـن.

. إصلاح السياسة العامـة التجاريـة، مـن خلال إيقاف العمـل بسياسة الباب المفتوح والإغراق السلعي للأسواق العراقيـة ووضع الضوابط الكفيلـة لحمايـة المنتج الوطني، وإصلاح الاختلال في الميزان التجاري العراقي لصالح الصادرات غير النفطيـة وعقـد الاتفاقيات الثنائيـة مـع دول الجـوار بخصـوص التبادل التجاري المتكافئ بالشكل الذي يخـدم الإنتاج الوطني وتصدير الفائض منـه وتوفيـر إيرادات إضافيـة للموازنـة العامـة بالعملـة الصعبـة، مما يطور العمليـة الإنتاجيـة ويخلق فرص عمـل جديـدة ويرفـع المستوى المعيشي للأفراد.

. وضـع استراتيجيـة وطنيـة لتطويـر القطاع الزراعي والصناعـي في العراق لامتـلاك العراق كـل العوامـل الماديـة والبشريـة القادرة على خلـق زراعـة وصناعـة وطنية ناجحـة، وأن الاهتمام بـذه القطاعات سوف يخلق فرص عمل قادرة على خفض معدلات البطالـة في العراق.

4 . تبنـي السياسات العامـة الاجتماعيـة في العراق أسس مهمـة في تحقيق التعاون والتخطيط والمتابعـة بي المؤسسات الرسمية وغير الرسميـة )مؤسسات المجتمع المدني( في مجالات التمويل والتقويم والنقـد لتطويـر تلك السياسات بالشكل الذي يطور ويصوب عمـلها.

15. وضـع دراسة ذات مخرجات تقـويميـة لشبكـة الحمايـة الاجتماعيـة لتعزيـز دورها في ترشيـد الاستهـداف للفئات الفقيرة والهشـة، وزيادة الإعانات بصورة ملائمـة ومعدلات التضخم وتحقيق الرفاه المطلوب، ولا تقتصر على الإعانات النقـديـة وإنما ضمان الحصول المجاني للخدمات الأخرى كالتعليم والصحة والسكن المناسب، وشمول فئـة العاطلي عن العمـل بالحصول على تلك الإعانات لحي حصولهم على فرصـة عمـل.

6 . دعـم وتقويـم برنامج القروض الصغيرة والذي يعـد من أدوات السياسة العامـة الاجتماعية المهمـة، ويفضل توجيـه تلك المشاريع من وزارة العمل والشؤون الاجتماعيـة وإشرافها، مـن أجل الاستثمار في القطاع الزراعي )نباتي، حيواني( لقلـة تكاليفـه ولتوفر الأيدي العاملـة وكل مستلزمات الإنتاج من ارض خصبة ومياه وفيرة.

17. يعـد تخطيط السياسات العامـة أمرا ضروريا لنجاح أي سياسة عامـة؛ وعليـه يجب العمـل وخلال مدة زمنيـة قصيرة على إجراء التعـداد السكاني، إذ يعـد ضرورة قصوى يحتاجها صانع القرار، لأن الاعتماد على بيانات دقيقـة هو الطريق الأفضل لضمان رشـد وعقلانية أي سياسة عامـة، إذ إن البيانات والمعلومات عن حجم مشكلة البطالة في العراق كلما كانت معتمدة على إحصاء علمي سليم، تكون مخرجات السياسة العامـة العراقية فاعلـة ومنطقيـة تعالج واقع وأسباب المشكلـة وتضع الخيارات والحلول العقلانية لها.

دور وسائل الإعلام في حلّ مشكلة البطالة

تعد مشكلة البطالة المرتفعة من أكثر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه معظم البلدان النامية، وبالتالي فهي تعد مصدر قلق كبير لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين، كما تسهم وسائل الإعلام مثل التلفاز، والراديو، والموسيقى، والإنترنت وغيرها مساهمة فعّالة في التأثير على الفرد والمجتمع لحل هذه المشكلة، وقد أصبحت هذه التأثيرات أكثر وضوحًا في العقود الأخيرة، [] إذ يكمن دورها في تسليط الضوء عليها كما يلي

عرض المشاكل الناجمة عن البطالة.

انتقاد مشاكل البطالة واقتراح الحلول المناسبة لها. إبراز القضايا التي تسهم في توفير فرص العمل. التحفيز على التحوّل نحو قطاعات معينة تتوفر فيها فرص العمل.

توفير المعلومات الكافية حول الأحداث التجارية في المجتمع لخدمة العاطلين عن العمل.

تشجيع الأفراد على الاستثمار الذي يعوّل عليه توفير الكثير من فرص العمل.

طرح القضايا التي تسهم في توفير فرص عمل بما يتناسب مع خصوصية كل بلد.

إبراز قضية الأحداث الجارية التي تسبّبت في التراجع الاقتصادي وتفشّي البطالة، وكذلك التطور التكنولوجي الذي أسهم في تقليل الاعتماد على الأيدي العاملة.

1. . انظر : سارة الخشمي ، وشروق الخليف ، مصدر سبق ذكرة ، ص.02 [↑](#footnote-ref-1)
2. . حول فقدان الامن الوظيفي : المصدر نفسه. [↑](#footnote-ref-2)
3. . ما قانون «أوكون»؟ وهل يعد فعلًا «أداة لا تقدر بثمن»؟ ، نشرة ارقام الاليكترونية في 9 اذار 8102 <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/534045> [↑](#footnote-ref-3)